دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة
دخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وأما الموصوف
في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أي رجل شجاع باسل ذكره
القوم وههنا نظر وهو أن هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لأسماء
الزمان والمكان والآلة لأنها تصلح للموصوفية نحو عام واسع ومجلس فسيح
ومنبت طيب ونحو ذلك فلا تقع أوصافا البتة ثم إنهم أيضا قد صرحوا باشتقاق
من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا
بأن تعريف الصفة بما يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه
بالزمان والمكان والآلة فإن المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل
فيه فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصلية لا تبعية وأن يقدر التشبيه في نفسها
لا في مصادرها ولا شك أنا إذا قلنا هذا مقتل فلان أي الموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا إذا قلنا هذا
مرقد فلان إشارة إلى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالأولى أن يقال
المقصود الأهم إذ لو لم يقصد ذلك لوجب أن يذكر اللفظ الدال على نفس
الذات وح تكون الاستعارة في جميعها تبعية **فالتشبيه في الأوليين** أي الفعل
وما يشتق منه **لمعنى المصدر وفي الثالث** أي الحرف **لمتعلق معناه** أي لما تعلق به
معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها
عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية
وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفا بل أسماء
لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أي إذا
أفادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام فقول
المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف **كالمجرور في زيد في نعمة** غير صحيح لما سنذكره
فيقدر التشبيه **في نطقت الحال بكذا والحال ناطقة بكذا للدلالة**
بالنطق أي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في إيضاح المعنى وإيصاله
إلى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ

النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية
وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الأفاضل يقولون إن الدلالة لازمة
للنطق فلم لا يجوز أن يكون إطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وإرادة اللازم من غير قصد إلى التشبيه لتكون استعارة
بل إن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون
مجازا مرسلا وأن يكون استعارة باعتبارين وذلك إذا كان بين ذلك
المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة أحدهما المشابهة والآخر
غيرها كاستعمال المشفر في شفة الإنسان فإنه استعارة باعتبار قصد
المشابهة في الغلظ مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد أعني مشفر البعير
في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا إطلاق النطق
على الدلالة وح يصح المثل على أحد الاعتبارين فاستحسنه **ويقدر التشبيه**
في لام التعليل نحو فالتقطه أي موسى **آل فرعون ليكون لهم عدوا**
وحزنا للعداوة أي يقدر تشبيه العداوة **والحزن** الحاصلين **بعد الالتقاط**
بعلته أي علة الالتقاط **الغائية** كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة
الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره
المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام
وارد على طريق المجاز لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه
بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف
لأن المشبه يجب أن يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت
أصلية أو تبعية غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس
مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على أن تكون استعارة بالكناية في نفس
المجرور لأنه أضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح
بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل

وهو العداوة